

اقتصاد

عين على المجموعة الإحصائية *

مستوردات النفط وصادرات الكهرباء

المحرر الاقتصادي

كشفت بيانات التجارة الخارجية الرسمية، كما وردت في المجموعة الإحصائية الأخيرة المنشورة على الموقع الرسمي للمكتب المركزي للإحصاء: عن تراجع مطرد في مستوردات النفط منذ عام ٢٠١٢ وحتى عام ٢٠١٦. ٢٠١٦. وفقاً للبيانات، زادت قيمة النفط المستورد عام ٢٠١٦ عن ٥ مليارات دولار أميركي، وذلك على أساس سعر صرف المستوردات المعتمد من المكتب للعام نفسه، وانخفضت بنحو المليار دولار مسجلة ما يزيد على ٤ مليارات دولار في عام ٢٠١٢، مواصلت انخفاضه إلى نحو ٣.١٢ مليارات دولار في عام ٢٠١٤، وإلى نحو ٢.٢٤ مليار دولار في عام ٢٠١٥. مسجلة أقل مستوى في عام ٢٠١٦ قرب مستوى ١.٩٦ مليار دولار.

وعن صادرات الكهرباء، التي أثارت جدلاً واسعاً، من دون أن تصرح وزارة الكهرباء عن أي رقم دقيق، فقد أصبحت واضحة اليوم في المجموعة الإحصائية، إذ بلغت نحو ٣٧٢٦ مليون لييرة سورية في عام ٢٠١٦، أي ما يعادل نحو ٨.١٤ ملايين دولار أميركي فقط، وذلك على أساس سعر صرف الدولار للصادرات المعتمد من المكتب المركزي للإحصاء للعام نفسه.

وشكلت فئة الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المشابهة النسبة الأعلى من إجمالي التجارة الخارجية السورية عام ٢٠١٦ حيث بلغت ٣٦.٩ بالمئة، حيث تشمل الفحم والنفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي والصنوع والطاقة الكهربائية، عليها الأغذية والحيوانات الحية بنسبة ٢١.٦٢ بالمئة من إجمالي التجارة الخارجية. ثم المواد الكيميائية والمواد المتصلة بها، بنسبة ١٠.٥٣ بالمئة. ثم المكينات ومعدات النقل بنسبة ٨.٢٤ بالمئة. علماً بأن النسبة الأقل كانت لفئة التبغ والمشروبات بنسبة ٠.٤٨ بالمئة.

* تهدف لإبقاء الضوء على بعض البيانات الاقتصادية الرسمية بعد التحليل.

كيلو الدقيق يكلف ٢٢٠ ليرة ويباع لـ«المخابز» بـ١٨ ليرة والفرق عجز تمويني

إهنا غانم

أقر مجلس الشعب خلال جلسة الأمل (قبل أن تتحول إلى جلسة سرية) مشروع القانون المتعلق بتسديد العجز التمويني لمادة الدقيق التموييني لدى الشركة العامة للمطاحن والعجوز التجارية لدى المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب وأصبح قانوناً. ويشير مشروع القانون إلى أن يقوم مصرف سورية المركزي بمنح وزارة المالية (صندوق الدين العام) قرضاً بمبلغ ٣٧٨ ملياراً و٦٣٧ مليون لييرة سورية، بمعدل فائدة ١ بالمئة مقابل إسداء خزينة توضع في التغطية النقدية، وذلك لقاء تسديد العجوز.

ووفقاً للأسباب الموجبة أكد وزير المالية مأمون حمدان أن الوزارة تواصل إدارة الدين الحكومي لتنفيذ الخطة المالية وتحقيق الخطة الاقتصادية والاستمرار في حل التشاكلات المالية ومعالجة العجز التمويني لمادة الدقيق التموييني الناتج عن بيعها بالسعر الإداري المدعوم.

بدوره بين رئيس لجنة الموازنة وقطع الحسابات في المجلس حسين حسون أن مشروع القانون يأتي لإطفاء الديونية القائمة بين الشركة العامة للمطاحن والمؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب والتي تمثل العجز التموييني خلال ثلاث سنوات من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٦.

وأشار إلى أن العجز سيهه شراء القمح بمبلغ مع إضافة النفقات الإدارية عليه لتصبح تكلفة



الكيلو الواحد من الدقيق ٢٢٠ ليرة، ويبيع إلى الشركة العامة للمخابز بمبلغ ١٨ ليرة سورية والفرق بين السعرين ٢٠٢ ليرة، لكل كيلو دقيق، يسمى العجز التمويني.

بين جانبه بينت النائبة عائدة عريج أنه أثناء مناقشة مشروع موازنة عام ٢٠١٨ قال وزير المالية إنه مع كل مطلع شمس يترتب عجز على الموازنة العامة للدولة ما يقرب من مليار لييرة سورية عجزاً تموينياً لدعم عيش المواطن، مؤكدة أن الوزير كان محقاً في هذا

ملف قيد البحث: متقاعدون يتابعون أعمالهم ويتزورون المواطنين

المالية: حديث
الوزير مع الصحافة
كان دردشة جانبية
وثمن دور أعضاء
مجلس الشعب

إشارة إلى ما نشر في صحيفتك الموقرة «الوطن» على الصفحة رقم ٦ من العدد ٢٩٠٤ تاريخ ٢١/٥/٢٠١٨، فإننا نبين أنه لم يكن هناك أي مقابلة صحفية مع الوزير وإنما أتى الحديث بشكل غير رسمي ولا علاقة له بما تمت مناقشته في مجلس الشعب، وإنما كسؤال من الصحفية في إطار دردشة جانبية فقط، حتى إن الصحفية لم تعرف عن نفسها.

بهذه المناسبة يثمن وزير المالية عالياً دور السادة أعضاء مجلس الشعب في المناقشات التي تتم بما يفيد مصلحة الوطن.

المكتب الصحفي في
وزارة المالية

الموازنة العامة للدولة»، ورأت عريج أنه لا بد من إعادة هيكلة الجهات المعنية وإدارة هذا الدين بطريقة أخرى ما يؤمن بسهولة في إدارة حسابات الدولة، ومن ثم يراعي العجز لدى الموازنة العامة.

النائب جرجس الشنور بين أن مشروع القانون هو فك تشاكلات مالية بين جهات حكومية، متسائلاً: «ماذا يمنح المصرف المركزي هذا القرض أو هذه السلفة لقاء فائدة؟»، وقد تبين أن أحد هذه القروض كان ٣٥ ملياراً وعند سداه وصل ٨٥ مليار لييرة بسبب الفوائد وغرامات التأخير وهو من أحد المصارف العامة إلى جهة حكومية.

ولفت إلى أن هذا القرض يسد العجز في الدقيق التموييني، ويدخل ضمنه دعم الإنتاج الزراعي، أي عندما تقوم الحكومة بشراء القمح من الفلاحين بأسعار تفوق السعر العالمي، وهذا ليس سراً، مبيناً أن هذه الزيادة هي دعم للإنتاج الزراعي والفلاحين، وهو يؤيد ذلك، لكن لا يريد أن يتحمله الاتفاق الحكومي على أنه دعم للدقيق التموييني حتى لا تتضخم الأرقام بشكل كبير.

على حين قال النائب أحمد درويش «في كل مرة تصدر قوانين وتشريعات تحمل المواطن أعباء إضافية»، لافتاً إلى أن فروع التأمين والمعاشات والرفقة والبنسب سرتت بمبلغ ٨٥٠ مليون لييرة على مدى سنتين، متسائلاً «أين الرقابة منهم؟»، وأضاف: «٢ مليار لييرة مسروقات للمصرف التجاري السوري حتى الآن، فأين الرقابة المالية؟».

٥,٨ مليارات لييرة دفعتها سكان دمشق للكهرباء خلال الدورة الأولى من ٢٠١٨

القابون الصناعي، مجمع الزبيلطاني الصناعي «التركيبو» ومجمع القدم الصناعي والتي سيتم إعادة التيار الكهربائي لها خلال الفترة القادمة تشجيعاً للصناعيين.

وأشار مدير الكهرباء إلى أن عدد الضبوط التي تم تنفيذها بحق «حرامية» الكهرباء، وصل إلى ٢١٢٧ ضبوطاً منذ بداية العام حتى تاريخه، منها ١٩٢٤ منزلاً، و٢٠٣ ضبوط تجارية، لافتاً إلى أن عدد الإجماريات لعدد المشتركين في دمشق وصل إلى ٦٠٣٢٦٣ مشتركاً، منها ما يقارب ٤٧٦٦٨٧ عادياً منزلياً أي بنسبة ٧٩ بالمئة، ١١٩٠٤٧ عادياً تجارياً وصناعياً أي بنسبة ٢٠ بالمئة، أما العدادات الحكومية فبلغت ٢٧٤٠ بنسبة ٤.٥ بالمئة.

وبين أن زيادة كميات الاستهلاك سيؤدي خلال الأيام القادمة حصراً إلى زيادة قيمة الفواتير على المشتركين، لأن من المعروف أن نسب الاستهلاك تزداد بشكل واضح وكبير خلال فترات دورات الصيف والشتاء وخاصة في الدورة الأولى والسادسة شتاءً وفي الدورة الثالثة والرابعة صيفاً.

الرسمية لأن الشركة يوماً تصدر مهمات الموظفين خوفاً من عمليات الاحتيال والابتزاز. وأشار إلى أن هناك ملفاً يتم العمل عليه حالياً قد يثبت خلاله وجود موظفين متقاعدين من الكهرباء كانوا يتابعون أعمالهم ويتزورون المواطنين وهم خارج سن العمل حالياً.

وبين عمر أن كهرباء دمشق وقّعت عقداً مع إحدى الجهات المنقذة لمشروع الطاقة الشمسية بقيمة ٢٥ مليون لييرة من أجل تغذية جميع كوات الحماية في المحافظة بالطاقة والذي سيتم تنفيذه خلال الأشهر القادمة من هذا العام، مبيناً أن محافظة دمشق فيها ٢٥ كوة جباية، لافتاً إلى أنه سيتم افتتاح كوة قريباً جداً في حي الورد «مسكن العرين»، إضافة إلى كوة أخرى في الشام القديمة، مشيراً إلى أن في حال الاتفاق مع محافظة دمشق على الموقع، سيتم افتتاح كوة أخرى في ركن الدين سهيلاً على المواطنين لتقديم خدمة أقرب وأسرع لهم.

وبين أنه سيتم العمل خلال الفترة القليلة القادمة وتوجيه من رئاسة الحكومة على إعادة تأهيل المجمعات الصناعية الموجودة في دمشق

مقابل كمية طاقة كانت مستهلكة خلال الدورة ذاتها نحو ٩١٧ مليون كيلو واط ساعي أي بمعدل استهلاك يومي ٦٥٠ ميغا.

أما فيما يخص عدد الإيصالات لفواتير المرفوعة فقد بلغ ٣٣١٤٦٧ إيصلاً مدفوعاً عن كامل الدورة، أي ما يزيد على ٥٢ بالمئة من مجمل عدد الإيصالات المفترض أن يتم دفعها، مشيراً إلى أن نسبة التحصيل المالي في القطاع الخاص التجاري والمنزلي بلغت ٨٩ بالمئة.

بالنسبة للمؤشرين، لفت إلى وجود ٩٠ مؤشراً في دمشق، إضافة إلى وجود عدد من مراقبي المؤشرين، مؤكداً أن هذا العدد غير كاف وذلك نتيجة انخفاض العدد بسبب ظروف الأزمة، موضحاً أنه لكل مؤشر بمعدل ٧٠٠٠ عداد، لافتاً إلى وجود تفاوت ولكن غير كبير في التوزيع حسب المناطق والتوزع الجغرافي.

ولفت مدير الكهرباء إلى ضرورة انتباه المواطنين لكل من يراجع منازلهم من موظفي الكهرباء، مؤكداً ضرورة أن تتم مطالبة كل موظف كهرباء بإبراز المهمة المكلف بها وتاريخها، إضافة إلى بطاقة التعريف

كشف مدير الشركة العامة لكهرباء دمشق باسل عمر له «الوطن»، عن ارتفاع معدل استهلاك دمشق من الطاقة الكهربائية خلال الأيام الثلاثة الماضية بسبب الزيادة في استهلاك الطاقة نتيجة اعتماد المواطنين على المكيفات للتبريد، مع ارتفاع درجات الحرارة.

وبيّن عمر أنه بناء على معدل الاستهلاك الحالي نحو ٥١٠ ميغا يومياً، فمن المتوقع أن تصل الطاقة المستجرة لمدينة دمشق خلال الدورة الثالثة إلى ٧٠٠ ميغا يومياً، وذلك بالترزامن مع بداية شهر رمضان والارتفاع الواضح في درجات الحرارة، مؤكداً أن الزيادة في الاستهلاك، رافقها استقرار كامل للمنظومة الكهربائية في المحافظة خلال الأيام الماضية مع انقطاع شبه معدوم، باستثناء حالات الانقطاعات الفنية ونتيجة أعطال أو أسباب فنية في شبكات المنخفض والمتوسط ومراكز التحويل ومحطات التحويل.

وفيما يخص التحصيل المالي خلال الدورة الأولى من هذا العام بين عمر أنه بلغت ٥.٨ مليارات لييرة سورية،

قصي المحمد

لجنة لوضع آلية لتسويق القمح

الوطن

أصدر رئيس مجلس الوزراء عماد خميس قراراً بتشكيل لجنة مركزية برئاسة وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك تهدف إلى وضع آلية لتسويق القمح والإشراف عليها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتسليم مادة القمح إلى المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب ومعالجة أي معوقات تعترض عملية التسويق وإيجاد الحلول المناسبة ومتابعة عمل اللجان الفرعية في المحافظات والإشراف عليها.

وتضم اللجنة في عضويتها معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك ومدير عام المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب ومدير عام المصرف الزراعي التعاوني ومدير عام المؤسسة العامة لإكثار البذار ومدير المواد والأمن الغذائي في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ورئيس مكتب التسويق والتصنيع في الاتحاد العام للفلاحين ومدير التسويق الداخلي والتخزين في المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب ومعاون مدير المواد والأمن الغذائي في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك إضافة إلى ممثلين عن وزارات العدل والداخلية والزراعة والإصلاح الزراعي.

هل لدينا خطة لجذب الاستثمار لإعادة الإعمار؟

الفرص الاستثمارية المتاحة والمشروعات المطروحة للاستثمار المباشر وتحديدها مع المستجدين بشكل دائم سواء في المدن الصناعية أو في المدن الرئيسية وتأمين كافة المواصفات الخاصة بها لتكون جاهزة للاستثمار مباشرة، وهنا نود الإشارة إلى أن هناك العديد من المشروعات المطروحة للاستثمار المباشر في المدن الصناعية من هيئة الاستثمار وتفعيل خريطة الاستثمار والاستثمارات الصديقة للبيئة. يتم ذلك بالتوافق مع تهيئة البيئة التشريعية الموحدة لتشريعات الاستثمار وقانون موحد للاستثمار ومراجعة نفاذ قوانين حماية الملكية واستثمار براءات الاختراع، وتطوير خدمات المدن الرئيسية والمناطق الصناعية وإنشاء العقاقير الصناعية، واستكمال بناء بيئة استثمارية صديقة للاستثمار ووضع آليات فعالة للمنافسة بين المستثمرين وحل مشكلاتهم الاستثمارية والتوطينية، وإن استشارة (البحث عن شريك) التي عرضتها هيئة الاستثمار في ملتقى رجال الأعمال الرابع لا بد من أن تسهم في حلول مبتكرة لهذه المشكلات، وهذا بالتالي يؤدي إلى تمكين المستثمر السوري سواء المحلي أو المستثمر المغترب من بناء شركات قوية بسهولة ودون إجراءات طويلة ومعقدة عبر تشجيع التشاكية مع القطاع الخاص ومع المستثمرين للدخول في استثمارات جديدة وإنتاج منتجات ذات قيمة مضافة عالية وصديقة للبيئة وتوفير فرص عمل متنوعة وجديدة، مع أهمية تقديم الدعم اللوجستي والتسهيلات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتفعيل مشروعات التطوير العقاري والإيجارية التوطينية للاستثمار في الأعمال، وتطوير إدارة المرافق الحيوية وخاصة المرافق، وتحسين خدمات التوظيف والشحن والنقل والتسليم، وهي ما تؤكد عليه مجدداً بتحقيق الاستثمار كهدف وطني من جهة وجعل سورية مرناً خارجياً من جهة ثانية.

وأخيراً، يمكن القول إن عدم القدرة على التنبؤ الاقتصادي والفساد وضعف النظام القانوني؛ يخفف عادة من عوائد الاستثمار والأرباح المتوقعة من الاستثمار، ويرفع من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية والاستثمارية، لذا فإن الأهمية إزالة عوائق الدخول والقيود التنظيمية للتخفيف من ارتفاع أثرها على التجارة والاستثمار والتكاليف المحلية وتسهيل الإجراءات الجمركية، وهذا ما يشغل عقول المستثمرين ويعلمهم بحجمون من الاستثمار في وجود هذه العوائق.

وإعداد الأرضية اللازمة لدخول رأس المال الأجنبي من خلال بناء شركات تجارية، ومن هنا فإن آلية جذب واستقطاب الاستثمار تتم عبر التأكيد على أولوية الاستثمار في القطاعات الواعدة لتحقيق عوائد سريعة ومنافع واسعة، وأهمها تطوير البنية التحتية لتلبية الاحتياجات الصناعية والإنتاجية ذات المردود العالي، وتقديم المزيد من الإصلاحات لتعزيز المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمار الخارجي المباشر وتسهيل بيئة الأعمال للقطاع الخاص الوطني، والتأكيد على دور الصناعة التحويلية في عملية النمو الاقتصادي المستدام وتوفير فرص العمل، وتحسين الميزان التجاري.

إضافة إلى العمل على زيادة الإنتاج والإنتاجية من خلال الترويج لاستخدام التكنولوجيا الملائمة وذات التكاليف الرخيصة لتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة لزيادة مساهمتها في الاستثمار والنمو الاقتصادي المستدام، والاهتمام بتفعيل الاستثمار المحلي في المرحلة إعادة الإعمار والتشجيعية وتفعيله مع كافة القطاعات في المجتمع، وخاصة الاستثمار الأجنبي في القطاعات الواعدة، وخاصة تمويل هيئة الاستثمار المحلي من المغتربين (وتشجيع رأس المال الخارجي بما فيه رأس المال السوري مقبولة ومعدلات نمو اقتصادي إيجابية وقبولة، ومعدل تضخم لا يتجاوز الخاتة العشرية، وأسعار سلع وخدمات مضبوطة وغير مرتفعة، ومعدل بطالة لا يتجاوز ١٠ بالمئة، وضمان ارتفاع معدل نمو استثمار القطاع الخاص لأكثر من ٦٠ بالمئة وهي النسبة التي بلغها قبل الحرب.

يكون الاستثمار محركاً ودافعاً للتنمية الاقتصادية المستخدمة من أجل زيادة معدل نمو الاستثمار ومعدلات النمو الاقتصادي، ووفق منح الدعم الحكومي اللامحدود حالياً والوعود به قطاع الاستثمار ليكون استثماراً ناجحاً، وفق ما أشار إليه ملتقى رجال الأعمال الرابع بعنوان (المحفزات الاستثمارية في مرحلة ما بعد الحرب) المنعقد نهاية الشهر الماضي، الذي يركز على وجود تشريع موحد وواضح ثم مرجعية واضحة وضامنة للتفكير الإستراتيجي في تحديد واختيار القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية لتكون محركاً للتنمية الاقتصادية وجذب مشروعات الاستثمار المطلوبة، وكذلك جعل سورية (مرقاً للاستثمار الخارجي والنقل البحري في المنطقة الساحلية بواربدا البحرية وغير البحرية) يستدعي ضرورة التركيز على تطوير البنية التحتية المرافق والسياحة والخدمات لتكون أسعارها وجودتها وخدماتها تنافسية مع البلدان المجاورة خاصة مع التدمير الكلي والجزئي للبنية التحتية للمدن والقرى أثناء الحرب.

بسبب تراجع الاستثمارات الخارجية (العربية والأجنبية)، كما أن مشروعات الاستثمار الخارجي المباشر تراجمت إلى ٣٦١ مليون دولار عام (٢٠١٢) نحو ١.٥٤ مليار دولار أميركي دولار، وذلك في عام ٢٠١٠، (وفق مسح هيئة الاستثمار السورية)، حيث توزعت مشروعات الاستثمار على الصناعات التحويلية (النفط والغاز بأكثر من ٦٠ بالمئة) والعقارات والقطاع المالي، وكانت سورية شهدت ارتفاعاً في صافي تدفق الاستثمار الخارجي المباشر، إذ حصلت على المرتبة الثامنة بقائمة الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية المؤلفة من ١٢ دولة عربية.

إجراءات الفعلية المتخذة

صدرت بعض التشريعات والتعليمات في بداية الحرب لتشجيع الاستثمار أهمها إصدار مرسوم بتأسيس شركات تأجير تمويلي على شكل شركات مساهمة، وتحديث الحساب الجاري وخاصة تحرير عمليات الاستيراد والتصدير، والسماح للخصف المرخصه بتسويق كامل مستوردات القطاعين الخاص والمشتترك، إضافة إلى السماح للمقيمين وغير المقيمين بفتح حسابات بالعملات الأجنبية بأحد المصارف المرخصة، علاوة على البدء التدريجي بتحرير الحساب الراسمي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتمكين المستثمرين من الحصول على قرض بالعملات الأجنبية من أي مصرف خارجي مصلحة مشروع الاستثمار سواء على شكل مبالغ بالعملات الأجنبية أو على شكل مقدمات عينية، ومن ثم تسديد هذا القرض وفوائده عن طريق المصارف السورية، إلا أن الحرب أثقت بظلالها الثقيلة على تلك الإجراءات التشجيعية وأبدلتها بإجراءات تقيدية تتعلق بتخصيص القطع الأجنبي للاستثمارات وألية تمويل المستوردات الأساسية والكمالية، وما رافقتها من تقييد السماحيات للاستيراد للمواد غير الأساسية.

متطلبات الاستثمار لمرحلة الإعمار

إذا كان هدفاً في المرحلة القادمة هو الاستثمار وتحسين بيئة الاستثمار السورية وتشجيع رأس المال (المحلي والخارجي المغترب خاصة) للدخول بقوة إلى السوق السورية، فمن الضروري تبني أن



جذب الاستثمار لإعادة الإعمار

إن الاقتصاد السوري لمرحلة إعادة الإعمار وما بعد الحرب يتطلب المزيد من دخول الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك في وضع تراجع الإنتاج النطفي بسنوات الأزمة بشكل واضح (من إنتاج ٤٠٠ ألف برميل في عام ٢٠٠٦ إلى ٣٨٥ ألف برميل يومياً في عام ٢٠١٠ وإلى ١٦٠ ألف برميل يومياً في عام ٢٠١٧) وازداد العجز في الموازنة العامة للدولة وانخفضت الاستثمارات، من أجل العمل على الاستفادة من الموارد والإمكانات الهامة المتاحة حالياً التي تملكها سورية والتي هي ذات مردودية عالية مثل (السياحة – الزيتون – الفج – القطن – الطاقة بكافة أنواعها – الموارد البحرية وغير البحرية...).

لهذا من الضروري العمل على استقطاب المشروعات الاستثمارية الإستراتيجية ذات التنمية المستدامة